

النتائج الاقتصادية لحرب تموز: نقاش في الأرقام.. نقاش في السياسة

عبد الحليم فضل الله

2007/07/23

تمحور الصخب السياسي في اليومين الأولين لحرب تموز 2006 حول انعكاساتها على السياحة والاصطياف، لكأن الهجمات المعادية كانت تستهدف منتجات لا يشغلها مواطنون عاديون، فقد استدعي البعد الاقتصادي منذ الطلقة الأولى إلى معادلة الربح والخسارة، متقدماً لدى كثيرين على الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والتحديات الإستراتيجية والسياسية، وإلى أن اتضح المسار المتصاعد للمعركة انهمك قسم كبير من المحللين ومعهم سياسيون كثير بإحصاء ما فقده لبنان من حجوزات وزوار أكثر مما شغلته أعداد الشهداء والجرحى والمهجرين قسراً عن مساكنهم.

في أية حرب هناك أهمية استثنائية لبرامج إعادة البناء، لكن التداعيات الاقتصادية ليست سوى معيار ثانوي للحكم على النتائج، ويدل تاريخ الحروب على أن الموارد الاقتصادية يتم تعبئتها لتحقيق هدف نهائي هو الفوز بالجولة الأخيرة، أما الاعتبارات الاقتصادية فإما أن تكون سبباً في اندلاع القتال أو تأتي لاحقاً لاستثمار النتائج. وتظهر التجربة اللبنانية من ناحية أخرى أن عوامل عدم الاستقرار الداخلية، والخيارات المنبثقة من طبيعة النظام الاقتصادي، تؤثر سلباً على النمو والتنمية أكثر من عوامل عدم الاستقرار الناشئة من أسباب خارجية. فالأولى لها تأثير دائم فيما كان للثانية (ومن بينها الاحتلال والغزو) تأثيرات مؤقتة يمكن التعامل مع نتائجها، باتباع سياسات مجتمعية كفوءة.

إن تغليب "مناوئي المقاومة" في الداخل، الجانب الاقتصادي على السياسي في قراءة الأحداث، ينم عن استعمال متحيز للوقائع الاقتصادية، وهذا الأمر ليس جديداً، فقد شاع في أروقة السياسة في الفترات الأولى التي أعقبت الحرب الأهلية حين حاول الوافدون الجدد على السلطة، استبدال المشروع الشامل للنهوض وإعادة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي برزمة من الأهداف الوسيطة والثانوية، التي يمكن قياسها كمياً، بحيث أمكنت المفاخرة مثلاً بتخفيض معدلات التضخم ورفع القيمة الاسمية (والحقيقية) لليرة، وتزايد حجم الودائع في الجهاز المصرفي اللبناني التي يعاد تدويرها في حلقة الدين العام، في حين كانت تتراجع المؤشرات النوعية، كالإنتاجية، ومستوى التنوع الإنتاجي، والقدرة على التصدير، والجاذبية الصافية للتدفقات، أي أن المؤشرات

الهامشيّة المبسطة باتت معياراً للحكم على صحة أو عدم صحة نموذج اقتصادي اجتماعي بأكمله.

لكن المفارقة هذه المرة تتعدى سوء استخدام المؤشرات وتوظيفها في اتجاهات مغايرة لمضمونها، إلى تعمد تقديم فهم خاطئ لمفهوم الحرب ومعنى السياسة، واعتبارهما شأناً من شؤون الاقتصاد وحقلاً من حقوله. قد يصح ذلك، مع أن هناك جدلاً واسعاً حوله، في الدول ذات الاقتصادات الانتاجية وتلك التي تبحث عن مكانتها في عالم المنافسة الدولية، لكنه لا يصح البتة في الاقتصادات الريعيّة الغارقة في التبعية للخارج. ولنتذكر هنا أنّ تسخير الموارد والسعي إلى إنتاج مقاربة للسياسة تتناسب مع نموذج غير متفق عليه للاقتصاد، ينم عن وجود نية لدى بؤر المصالح المتفشية في جسد النظام، لتحويل الهيمنة الاقتصادية إلى هيمنة سياسية، و التسليم باحتكار أقلية من المواطنين المسؤولية عن تحديد "ترانجية الأهداف الوطنية" وأوزانها والأثمان التي تستحقها. فيكون مقبولاً مثلاً هدر أكثر من اثني عشر مليار دولار من خلال تضخيم معدلات الفائدة في التسعينات كدعم غير مباشر للقطاع المالي ، ولا يتاح دفع 300 مليون دولار لتعويض القطاعات الاقتصادية عن جزء من خسائرها جراء العدوان، ولا يعود هذا فقط إلى اضطراب الأولويات وفساد المنهج العام للسلطة، بل للرؤية التاريخية الجامدة للنظام والدولة والتي يراد أن تكون عنوة الفكرة المرجعية لبناء المستقبل.

المشكلة ليست في إبراز خسائر الحرب والتأكيد على فداحة وجسامة العدوان في بلد يتخبط في أزمة، بل في استعمال البعد الاقتصادي ذريعة لتقرير ما إذا كان على لبنان إتباع هذا الطريق أو ذلك، في اللحظة التي تتنازع فيها قوتان، واحده تدعوه إلى نادي الدول القليلة التي لا زالت مستقلة عن إستراتيجية الحرب الأميركية، وأخرى تدفعه إلى التورط في الجبهة الإقليمية الموكل إليها خوض معارك جانبية، لمساعدة الأميركيين على التخلص من المأزق الصعب الذي يغرقون فيه.

وعلى سبيل المقارنة، لم يشغل الجانب الاقتصادي للحرب إلّا حيزاً ضيقاً من مساحة النقاش في دولة العدو، مع أنه كان يخوض معركة هجومية في مقابل حرب الدفاع التي خاضتها المقاومة. لقد انصب الاهتمام هناك على قضايا أكثر خطورة، كالقدرة على الردع وجدوى الحرب الخاطفة في مواجهة تشكيلات غير نظامية، وضعف المجتمع الإسرائيلي في الحروب الطويلة والقاسية، وتأثير التحولات الليبرالية التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي على إمكانية الاستمرار في العسكرة الشاملة للمجتمع، ومدى صلاحية نظرية الأمن القومي في التعامل مع المخاطر الجديدة...

لم يأخذ النقاش الاقتصادي مكاناً معتداً به داخل هذا الجدل، على الرغم من أن الاقتصاد الإسرائيلي، جرى تصميمه منذ البداية ليخدم فكرتي الحفاظ على وجود وعلى تفوق الدولة، وتأمين الجاذبية الكافية "للأرض إسرائيل" كي تكون مقصداً للمهاجرين، فتم توزيع الاستعمالات القطاعية

والمناطقية للأراضي بما يتلاءم مع احتياجات الدفاع والتوسع، واستند الاقتصاد الإسرائيلي إلى ثلاثية: الأرض، الدولة والرأس المال العلمي، أكثر مما اعتنى بعنصري الكفاءة والمنافسة. مع ذلك كانت خسائر العدو كبيرة نتيجة الحرب، فقد تجاوزت وفق أكثر التقديرات اعتدالاً 6.5 مليار دولار، من دون احتساب التأثيرات التي تظهر على المدى المتوسط والطويل.

إنّ تقييم الأثر الاقتصادي للحرب الأخيرة، ينبغي أن لا يقف بالنسبة للبنان عند حدود إحصاء الخسائر والبحث عن تمويل كاف لإعادة البناء، بل يتخطى ذلك إلى جعل الرؤية الاقتصادية جزءاً من منظور للأمن القومي لم يولد بعد، لكن ينبغي إيجاده لزيادة المناعة الوطنية في وجه المخاطر المحتملة، وهذا يتناقض حكماً مع خطاب السلطة الحالية التي تسعى إلى تصحيح التوازن مع العدو عبر زيادة التبعية "للمجتمع الدولي". هنا لا نقصد إلى التفریط بليبرالية الاقتصاد اللبناني، والاستهانة بانفتاحه على الخارج، بل نرمي إلى أن لا تكون الهشاشة الاقتصادية سبباً في إضعاف الهوية الوطنيّة والانتقاص من الحقوق السياديّة، فبدلاً من ان يتم تكييف النظام الاقتصادي السياسي برمته مع التراتبية الخاطئة للأهداف والأولويات، يجب أن تصمّم السياسات المختلفة بطريقة تساعد على تحقيق الدولة لوظائفها الأساسية: الدفاع، الأمن والعدالة

هناك معنيان إضافيان لاختيار مناوئي المقاومة المدخل الاقتصادي للتقليل من انتصارها وهما:

الأول: العودة عن المصالحة الايجابية التي حصلت خلال عملية إعادة الاعمار الأولى في التسعينات، بين مقاومة الاحتلال وبناء الدولة، وأدت في حينه إلى عزل مسار النمو والتنمية عن تطورات القتال في الجنوب، فقد تنبّهت السلطة آنذاك إلى أن رفض حق المقاومة سيضر في نهاية المطاف ليس فقط بفرص التحرير بل بمناخات الاستثمار والإنتاج في آن معاً. وكان من ثمار هذه المصالحة الاستيعاب السريع لنتائج عدواني تموز 1993 ونيسان 1996 اللذين لم يتركا أثراً يذكر على المنحنى الاقتصادي العام.

الثاني: إعادة توزيع المسؤوليات بأثر تراجع عن الأزمة المالية، بحيث يتم تحميل الحرب الأخيرة مسؤولية تفاقم الأزمة، بل أيضاً قسطاً من المسؤولية التي تتحملها السياسات الخاطئة المعتمدة منذ عام 1992.

في مقابل هذا المدخل الذي قوم نتائج الحرب بطريقة محاسبية طالما خبرها اللبنانيون، برزت رؤية أخرى معتدلة، تعاملت بجدية مع نتائج الحرب لكن في إطار نظرة متكاملة للحاجات والأهداف، فالمطلوب بحسب هذه الرؤية إيجاد شبكات أمان سياسية اجتماعية تساعد على تحمل ثمن الخيارات الوطنية بدلاً من أن تكون فداحة الثمن مبرراً لنقض هذه الخيارات ومخالفة الثوابت التاريخية، وهذا ما قد يترتب عليه تبعات أكثر خطورة وفداحة

ونستعرض فيما يلي الخصائص التي تميز كلا المدخلين:

المدخل الأول:

- ✓ مبالغة في تقدير الأضرار.
- ✓ التركيز على العامل الاقتصادي والبناء عليه للخروج بخلاصات سياسية غير متفق عليها.
- ✓ فعالية متدنية في استخدام الموارد المتوفرة بكثرة.
- ✓ غموض وتشاؤم وبلبله مقصودة في الرؤية.
- ✓ مركزية فكرة الأزمة وهامشية فكرة البحث عن حل.

المدخل الثاني:

- ✓ تحديد دقيق وموضوعي للخسائر.
- ✓ تقييم متزامن للنتائج على الصعد المختلفة.
- ✓ التوازن في مشروع إعادة الاعمار بين الجوانب الاجتماعية والتنمية وأعمال الإغاثة.
- ✓ وضوح في الرؤية ونظرة تفاؤلية.
- ✓ فعالية كبيرة في استخدام الموارد المتاحة المحدودة نسبياً.

الخسائر .. اتجاهات وأرقام:

ركز العدو في عدوانه منذ البداية على المناطق السكنية الآهلة، كأنه يستأنف بذلك ما اعتمده في حربي 1993 و 1996 لكن مع تعديل جوهرى جدير بالذكر. في العدوانين السابقين كان هدف الاحتلال الضغط في آن معاً على المقاومة عبر استهداف حاضنتها الاجتماعية وبيئتها الخاصة، وعلى الحكومة التي كانت تدعم أو على الأقل تتعايش مع مشروع المقاومة عبر ضرب البنى التحتية، وكان القصد من الاستهدافين توجيه رسالة للمجتمع والدولة أن من غير الممكن الجمع بين الدفاع عن السيادة من جهة والاستقرار والبناء من جهة أخرى.

في حرب تموز 2006 كان الأمر مختلفاً، لم يكن الضغط على السلطة هدفاً بحد ذاته، بل لعل المطلوب هو ترجيح كفتها، وفي حين كثف العدو من استهداف البنية السياسية للمقاومة وبيئتها الحيوية، تم تحييد البنى التحتية والمرافق العامة نسبياً، التي لم تتجاوز خسائرها 10% من إجمالي الخسائر.

هذه الحرب هي أقرب إلى اجتياح عام 1982 منها إلى أي عدوان إسرائيلي آخر، فالعمليات الحربية كانت تهدف في حينه إلى تتويج الإنجازات الأمنية والعسكرية، بإنجاز سياسي كبير تمثل آنذاك في قيام سلطة موالية لتل أبيب، ويتمثل الآن في التأثير على موازين القوى الداخلية

لتطبيق البند الثالث من القرار 1559 وضّم بيروت إلى عواصم حلف الاعتدال. وهذا الأمر ليس عابراً، فالمقاومة التي دفعت العدو إلى مغادرة لبنان عام 2000 كانت قد أجبرته قبل ذلك على الخروج سياسياً منه والتركيز فقط على الوظائف الأمنية للاحتلال. لكن تحولات السلطة في لبنان والسياسة الأميركية المتطلبة في المنطقة، تعيد إحياء سياسة التدخل الإسرائيلي بقصد التأثير على سير الوقائع السياسية في البلد.

ثم إن تركيز العدو على ضرب البنى العسكرية والاجتماعية والسياسية للمقاومة على حد سواء، يتضمن اعترافاً بأنه يواجه تركيبة متماسكة ومتطورة، إدراكاً منه أن من مصادر قوة المقاومة العلاقة التفاعلية والجدلية بين بعديها العسكري والمدني، فأى انجاز عسكري يتحول إلى مكسب سياسي واجتماعي والعكس بالعكس، وهو يعلم جيداً أن الأمر لا يتعلق بقوة عسكرية تعيد توجيه المجتمع رغماً عنه نحو أهدافها الخاصة، أو بمجتمع يمكن عزله عن التأثير المتصاعد لديناميات المقاومة.

إبادة المجال الرمزي:

يمكن وصف حملة التدمير المنظم الذي قام بها الاحتلال بأنها عملية إبادة للمكان (التعبير لساري حنفي) فالعدو لم يهتم كثيراً بعدد الضحايا المدنيين الذين سيسقطون في الهجمات الجوية، وقد نشرت الصحف الإسرائيلية أن القيادة العسكرية توقعت سقوط ما بين 250 و300 قتيلاً مدنياً في موجة القصف الأولى على الضاحية، لكنه كان شديد التركيز على تقويض المجال الرمزي لحزب الله المتمثل في مناطق انتشاره. ويؤكد على مفهوم الإبادة هذا الأضرار الفادحة التي لحقت بمراكز القرى والبلدات والأحياء القديمة، من دون أن يكون لذلك مبررات عسكرية تذكر. ربما كان الهدف خلق فراغات ديموغرافية أو على الأقل التأثير على الهوية التاريخية للقرى الجنوبية والهوية المدنية الآخذة بالتشكل للأحياء المستهدفة في الضاحية، وذلك تلاعباً بالعلاقة المتينة التي تربط بين الكتل السكانية والمحيط الحيوي المكون من مزيج من التاريخ والجغرافيا. إن إبادة المكان تجربة أتقنها العدو في تاريخ حروبه كمقدمة لبدء رحلة نفي جماعي ولا يمكن الرد عليها إلا عبر إعادة إعمار سريعة تعيد "إحياء المكان".

فوضى التقديرات:

اتسمت تقديرات خسائر الحرب بتباينات كبيرة بين مصدر وآخر وبين فترة وأخرى، ولا يرد ذلك إلى أسباب فنية، بل ارتبط بالانقسام المعروف حول أسباب الحرب ونتائجها، فالفرق الذي كان

يقلل من أهمية صمود المقاومة، هو نفسه الذي كان يبالغ في أرقام الخسائر. وعلي أي حال فإنّ تضارب التقديرات يعود إلى جملة أسباب:

- محاولة السلطة امتصاص النتائج السياسية لانتصار المقاومة، وتبرير انغماسها في مخطط نزع السلاح، وصولاً إلى إظهار أن كلفة الممانعة أعلى بكثير من كلفة التسوية مهما كانت مجحفةً وغير عادلة.

- ضعف إدارة عمليات إعادة الاعمار وافتقارها في آن إلى النزاهة والكفاءة، وقد زاد من هذا الضعف اعتماد هيكلية تستبعد هيئات حكومية ذات خبرة وتضع على عاتق الهيئة العليا للإغاثة الجزء الأكبر من مهمة إزالة آثار الحرب، مع أن هذه الهيئة وجدت أصلاً للتعامل مع حالات أخرى وأضرار محدودة.

- تزويد الحكومة للجهات المانحة تقديرات مضخمة للخسائر طمعا منها بتغطية ما تيسر من تكاليف إعادة الاعمار وتأمين مال سياسي احتياطي يستفيد منه أطراف السلطة في معركة الإمساك بالحكم.

- تحميل المقاومة وزر السياسات الخاطئة التي تسببت بتضخم الدين العام، ففي تحليل عوامل الأزمة، يضع البرنامج الحكومي المقدم لمؤتمر باريس (3) نتائج عدوان تموز على قدم المساواة مع نتائج الحرب الاهلية، وتذهب المبالغة إلى حد تقدير كلفة الحرب على المالية العامة ما بين 4.5 و 5.9 مليار \$ في الفترة 2007 - 2011 أي أنها مسؤولة عن أكثر من 12% من مجموع الدين العام الذي سيصل بحسب البرنامج إلى حوالي 45 مليار \$ في نهاية الفترة، وعن أكثر من 100 % من الزيادة الصافية في الدين العام خلال السنوات الخمس القادمة.

لهذه الأسباب وغيرها اتسمت التقديرات الحكومية بالتفاوت والفوضى، وقد أورد مسؤولون حكوميون أرقاماً فلكية في تصريحاتهم من دون الاستناد إلى إحصاءات موثقة، فالنائب من كتلة تيار المستقبل غازي يوسف قدر الخسائر المباشرة وغير المباشرة بما يتراوح بين 100 % و 120% من الناتج المحلي البالغ 22.4 مليار \$ ، و تحدث النائب عن كتلة القوات اللبنانية جورج عدوان عن خسائر بـ 25 مليار \$ فيما نشر مركز الدعم الاقتصادي المقرب من السلطة تقريراً قدر فيه حجم الأضرار بـ 9.5 مليار \$.

الأرقام الرسمية:

بدأت الإحصاءات الرسمية عن الخسائر بالظهور أثناء الحرب، حيث قدر التقرير الأول الذي ورّعه مجلس الإنماء والاعمار في اليوم الخامس عشر للعدوان (2006/7/17) قيمة أضرار الحرب حتى تاريخه بـ 2.07 مليار \$ موزعة على الشكل التالي :

بنى تحتية 721 مليون \$ من بينها : 386 م. \$ طرقا و جسور، 180 م. \$ كهرباء، 85 مليوناً لقطاع الاتصالات؛ إضافة إلى 1349 مليون \$ تقريباً أضرار المساكن والمؤسسات.

وفي 2006/8/3 نشر المجلس تقريراً آخر رفع فيه القيمة الاجمالية للاضرار المباشرة إلى 2248 مليون \$ موزعة ما بين 785 مليون \$ للبنى التحتية و 1463 مليون \$ للمساكن والمؤسسات، هذا من دون احتساب خسائر القطاعات الاجتماعية.

لكن تقريراً حكومياً ثالثاً وزع بعد شهر تقريباً من نهاية الحرب قدر الإجمالية بـ 3612 مليون \$ موزعة على الشكل التالي: 986 مليون \$ للبنى التحتية والقطاعات الاجتماعية، و 220 مليون \$ للصناعة، و 120 مليون \$ خسائر عسكرية، وهذه الأرقام هي التي حملها رئيس الحكومة إلى مؤتمر استكهولم الدولي "لمساعدة لبنان".

أما البرنامج الاقتصادي للبنان التي رفعته الحكومة إلى مؤتمر باريس 3 فقد قدر إجمالي الخسائر المباشرة بـ 2.8 مليار \$ من بينها 1.75 تكاليف مترتبة على الخزينة العامة مباشرة، وهذا التخفيض عائد إلى تقليص الكلفة المقدرة للمباني والمؤسسات.

إن مقارنة التقديرات الحكومية بالتقديرات الأخرى وبالنتائج المحققة يبين حجم الخلل، وعقم السياسات المتبعة بدءاً من أعمال المسح والإحصاء وصولاً إلى التنفيذ ومنح التعويضات، فعلى سبيل المثال:

- قدر البنك الدولي، الذي استند إلى تحليل للمعطيات القطاعية وإلى مصادر معتمدة رسمياً (كتقديرات خطيب وعلمي)، خسائر البنى التحتية المباشرة بحوالي 350 مليون \$ ترتفع إلى 510 ملايين \$ تقريباً بإضافة الخسائر غير المباشرة. هذا عدا عن خسائر القطاعات الاجتماعية التي قدرها بحوالي 60 مليون دولار أميركي.¹
- تبين دراسة مفصلة ودقيقة للاتحاد الأوروبي، أن الكلفة الإجمالية لإعادة إعمار البنى التحتية تبلغ 105 ملايين دولار أميركي فقط، موزعة على الشكل التالي: 37 مليون دولار للكهرباء 42 مليون \$ للجسور، 14 مليون للطرقا، وترتفع الكلفة الإجمالية إلى 150 مليون \$ بإضافة الاتصالات وخسائر الجيش اللبناني.

¹ LEBANON Economic and Social Impact Assessment From Recovery To Sustainable Growth; World Bank; January 20,2007;P:4

- أظهرت النتائج المالية لسنة 2006 أن الزيادة الإضافية الناتجة عن الحرب بالمقارنة مع العجز المتوقع قبلها لم يتخط 1228 مليار ل.ل. يعود حوالي 70% منها إلى اسباب لا علاقة لها بالعدوان كارتفاع فاتورة المحروقات، وانخفاض ضريبة الاستهلاك على المشتقات النفطية، في حين توقعت وزارة المالية في تقريرها الموزع بتاريخ 2006/9/13 زيادة عجز العام الماضي نتيجة الحرب بـ 2400 مليار ل.ل. فبينما قدرت الوزارة ارتفاع الإنفاق 1031 مليار ل.ل. وانخفاض الإيرادات 1386 مليار ل.ل. بالمقارنة مع توقعات ما قبل الحرب، سجلت الأرقام الفعلية زيادة 387 مليار ل.ل. في الانفاق ونقصاً مقداره 841 مليار ل.ل. في النفقات.
- تجاهلت الحكومة تماماً إحصاء خسائر المباشرة لقطاعات مهمة لحقت بها أضرار شديدة كالقطاعين الزراعي والسياحي فيما اكتفت فقط بأخذ العلم بالاحصاءات التي أجرتها جمعية الصناعيين حول خسائر الصناعة.

التقديرات المفصلة للخسائر:

سنورد في التالي تقديرات هي الأكثر دقة للخسائر، وذلك اعتماداً على مقارنة بين البيانات المتوفرة:

- **الوحدات السكنية:** بلغ عدد القرى التي أصيبت جراء العدوان 345 قرية وبلدة بحسب رئاسة مجلس الوزراء، نتج عنها تدمير 17853 منزلاً تدميراً كلياً و 2686 منزلاً تدميراً جزئياً إضافة إلى إلحاق أضرار بـ 109984 وحدة سكنية أخرى. أي ما مجموعه بحسب 130523 وحدة على جميع الاراضي اللبنانية.

ويظهر تقرير رسمي غير نهائي آخر أن عدد المساكن المهدمة جزئياً أو كلياً بلغ 20514 مسكناً ولحقت أضرار جسيمة بـ 32161 مسكناً آخر فيما أصيب 59964 منزلاً بأضرار مختلفة. وقد بلغ متوسط التقديرات الحكومية وغير الحكومية لمجموع الأضرار اللاحقة بالمساكن ما بين 1 مليار \$ و 1.3 مليار، وقد أحصى التقرير الاخير الصادر عن رئاسة الحكومة وجود 118963 مسكناً مهدماً أو متضرراً في بيروت والجنوب.

ومن بين القرى المذكورة هناك 20 قرية لحق بها تدمير واسع، وتمثل خسائرها حوالي 30% من مجموع الخسائر الإجمالية، وهي: الخيام، بنت جبيل، عيترون، عيتا الشعب، عيناثا، الطيبة، برعشيت، القليلة، حدانثا، القليلة، حاروف، حولا، كفرشوبا، معروب، مجدل سلم، مركبا، صديقين، صريفا، النبطية، بعلبك؛ هذا فضلاً عن الأضرار الكبيرة التي لحقت ببلدات حارة حريك، الشياح، وبرج البراجنة في ضاحية بيروت.

وقد توزعت الخسائر بين المناطق على النحو التالي: 52% في الجنوب والنبطية، 45% في الضاحية، 3% في المناطق الأخرى.

- **التهجير:** أدى العدوان الصهيوني إلى تهجير حوالي 1.05 مليون مواطن لبناني في ذروة النزاع، من المناطق السكنية المستهدفة، اتجه 750 ألفاً منهم نحو مناطق لبنانية أخرى بعيدة نسبياً عن القصف، و حوالي 300 ألفاً آخرين إلى الخارج غالبيتهم توجهوا إلى سوريا، وقد عاد معظم النازحين فور توقف القتال في 2006/8/14. وقد قدرت الأمم المتحدة بقاء نحو 200 ألف شخص مشردين بسبب تدمير منازلهم الخاصة والبنى التحتية الحضرية على حد سواء، فضلاً عن وجود مئات الآلاف من الألغام والقنابل العنقودية في مناطق سكنهم الأصلية.

- أضرار القطاعات الاجتماعية والاقتصادية:

1- **القطاع التربوي:** تدمير وتضرر ما يقارب 15% من المدارس الرسمية والخاصة تقدر كلفة ترميمها بنحو 15 مليون \$. وبحسب وزارة التربية والتعليم العالي، هناك حوالي 22 مدرسة مهتمة كلياً و 487 مدرسة متضررة من بينها 63 مدرسة لحقت بها أضرار فادحة.، إضافة إلى 353 مدرسة بحاجة لصيانة نتيجة إشغالها بالنازحين أثناء العدوان.

2- **القطاع الصحي:** تضرر وتدمير 16 مستشفى وأكثر من 65 مركزاً صحياً بنسب متفاوتة. فيما ذكرت وزارة الصحة العامة اللبنانية أن حوالي 60 بالمائة من مستشفيات البلاد توقفت عن العمل اعتباراً من 12 أغسطس/ آب بسبب انعدام الوقود، وأجبرت ثمانية مستشفيات، بينها ثلاثة في الضاحية الجنوبية لبيروت على الإغلاق بسبب سقوط القذائف حولها يومياً.

3- **أضرار القطاعات الاقتصادية:** أظهرت دراسة ميدانية أجراها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وشملت جميع الأراضي اللبنانية، حول خسائر القطاعات الاقتصادية التي خلفها العدوان الصهيوني في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والآليات والثروتين الزراعية والحيوانية، أن القيمة النقدية الإجمالية لهذه الأضرار تقارب **567 مليون و 423 ألف و 350 دولاراً**، تكبدها حوالي 43,199 متضرراً. وقد توزعت على الشكل الآتي:

توزيع القيمة الاجمالية للخسائر وعدد المتضررين، ونسبهما المئوية بحسب القطاعات الرئيسية

نوع القطاع	قيمة الخسائر (\$)	النسبة	عدد	النسبة
------------	-------------------	--------	-----	--------

	المتضررين			
22.23	9,604	70.13	397,909,414	مؤسسات اقتصادية
49.67	21,457	24.84	140,971,590	مزروعات
18.10	7,818	2.87	16,303,620	آليات
10.00	4,320	2.16	12,238,726	مواشي وطيور
100.00	43,199	100.00	567,423,350	المجموع

وتظهر بيانات المسح أن أكثر من نصف المؤسسات المتضررة (53.45%) أصيبت بأضرار مباشرة قاتلة، في حين قدرت نسبة المؤسسات التي أصيبت بأضرار تقل عن 25% من قيمة أصولها بحوالي 17.73%. وما تبقى من المؤسسات المتضررة (28.82%) تراوحت نسبة أضرارها في الأصول الثابتة بين 25% و 75%.

جغرافياً، يبين المسح أن ما يزيد عن ثلث المؤسسات المتضررة جراء العدوان يتركز في منطقة الضاحية الجنوبية (بنسبة 36.02%) يليه قضاء بنت جبيل (بنسبة 20.37%) ثم قضاء صور (16.33%) فالنبطية (11.52%)، ثم مرجعيون (9.00%)، وذلك من أصل 18 قضاء توزعت فيها المؤسسات المتضررة.

إلا أن هذا التوزيع يختلف إذا أخذنا بعين الاعتبار قيمة الخسائر التي منيت بها المؤسسات على صعيد كل قضاء. حيث تركز أكثر من نصف هذه الخسائر في منطقة الضاحية الجنوبية، الذي بلغت حصة مؤسساتها 55.47% من إجمالي خسائر المؤسسات، يليها قضاء زحلة بنسبة 14.24%، ثم قضاء عاليه بنسبة 8.74%، وبعده قضاء صور بنسبة 7.98%

وحسب نتائج المسح يتركز نشاط غالبية المؤسسات المتضررة من العدوان الاسرائيلي في مجال التجارة على اختلاف أنواعها وصيانة المركبات ذات المحركات (السيارات تحديداً)، وذلك بنسبة 57.9%، يليها المؤسسات التي تعمل في مجال الصناعات التحويلية الخفيفة* بنسبة 13.4%، فيما شكلت المؤسسات المتضررة التي يغلب عليها

* بلغ عدد المؤسسة الصناعية المتضررة 1300 مؤسسة، تشمل، إضافة إلى المصانع والورش الصناعية الكبيرة، ورشاً ومحترقات صناعية صغيرة، وتشكل المؤسسات في قطاع الصناعات التحويلية النسيب الأكبر من هذه المؤسسات (1288 مؤسسة)، وهذه الصناعات تتوزع على الشكل التالي: صناعة الأغذية والمشروبات (37.6%)، منتجات معدنية وبلاستيكية ومطاطية (14.7%)، المنسوجات والملابس والبياضات (14.5%)، المفروشات والأدوات المكتبية والمنتجات الخشبية (10.5%)، الطباعة والنشر وصناعة الورق ومنتجاته واستنساخ وسائط إعلامية

الطابع الاجتماعي وتعمل في مجال أنشطة الخدمة المجتمعية 6.23% من إجمالي المؤسسات المتضررة.

أما قيمياً، فنجد أن الحصة الكبرى من الأضرار كانت من نصيب قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة، حيث بلغت 43.71% من مجموع قيمة هذه الأضرار. فيما ناهزت حصة التجارة 36.08%، يليها القطاع الاجتماعي بنسبة 11.95%.

بالنسبة إلى الأشجار والمزروعات، بلغت قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة ما مقداره 140 مليون و 971 ألف و 590 دولار 63% منها أضرار مباشرة، و 37% أضرار غير مباشر.

ويقدر عدد الأشجار التالفة أو المتضررة جراء العدوان بنحو 960720 شجرة تم احتسابها وفقاً لمقياس العدد، وتقريباً نحو 127090 دونماً من الأشجار المثمرة الأخرى (كرمة). وبحسب التقديرات بلغت قيمة خسائر الأشجار المثمرة 56 مليون و 576 ألف و 523 دولار، أي ما نسبته 40% من مجمل قيمة الخسائر الزراعية، في حين بلغت خسائر الأشجار غير المثمرة 3 ملايين و 94 ألف و 276 دولار أي بنسبة 2% فقط.

وبحسب مسح المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، فقد بلغت المساحات المتضررة 29.75 ألف هكتار من المزروعات الحقلية، بقيمة إجمالية قدرها 81 مليون و 120 ألف و 476 دولاراً، أي بمعدل خسارة تساوي 27.2 دولاراً تقريباً للهكتار الواحد. وتتوزع هذه الخسائر بحسب الأقسية على الشكل التالي: بعلبك 36%، صور 33.5%، بنت جبيل 8.3%، النبطية 6.4%، مرجعيون 3.2%، الضاحية الجنوبية (بعبداء/عاليه) 3.35%، الهرمل 1.4%، البقاع الغربي 0.8%، حاصبيا 0.8%، صيدا 0.5%¹.

أما البنك الدولي، فقد قدر الخسائر اللاحقة بالمزروعات بما بين 682 وبين 687 مليون دولار، من بينها ما بين 470 و 475 مليون دولار والباقي أضراراً مباشرة.

ومن المتوقع أن يشهد القطاع الزراعي مزيداً من الخسائر بسبب التلوث الناتج عن الأسلحة والذخائر الإسرائيلية و انتشار القنابل العنقودية غير المنفجرة بشكل كثيف وعشوائي في الحقول الزراعية، ويمكن ملاحظة نتائج هذه الزيادة - على سبيل المثال - من خلال ما أورده تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (تاريخ 2007/1/23)، من أن

(9.7%)، منتجات كيميائية وصيدلانية ومنجمية (7.7%)، جلود وأحذية وحقائب وحبال (4.3%)، مختلف (1.1%)،.

¹لمزيد من التفصيل راجع: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ المسح الميداني الشامل لخسائر القطاعات الاقتصادية جراء عدوان تموز 2006؛ شباط 2007.

173 نهراً ونبعاً في جنوب لبنان لوثت بالقنابل العنقودية، وقد اكد منسق الإغاثة في الأمم المتحدة ديفيد شيرير أن هناك على الأقل 6 بالمئة (64 كلم²) من الأراضي المستعملة لزراعة الحمضيات والموز، و10 في المئة (74 كلم²) من الحقول المزروعة تعتبر ملوثة بالقنابل غير المنفجرة. كما أن أكثر من 5 بالمئة (35 كلم²) من الأراضي العشبية والمستعملة لرعي المواشي ملوثة بقنابل غير منفجرة.¹

وقد قدر المسح قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة في القطاع الحيواني بحوالي 12 مليون 238 ألف و 726 دولار (87% اضرار مباشرة 13% اضرار غير مباشرة) وتتركز خسائر الثروة الحيوانية بشكل خاص في أقضية بنت جبيل وصور ومرجعيون للأضرار المباشرة، يضاف إليها بعلبك وزحلة بلحاظ الاضرار غير المباشرة.

- **البطالة وفرص العمل:** يتبين بحسب تقويم أولي صادر عن منظمة العمل الدولية (ILO) عن خسائر العمل استناداً إلى نموذج المنظمة لاتجاهات القوة العاملة، أن هبوطاً إجمالياً في الناتج مقداره 5.5% بسبب الحرب كما تكهن صندوق النقد الدولي في البداية، سينجم عنه فقدان الاقتصاد اللبناني حوالي 32000 وظيفة، ما يعني زيادة في معدلات البطالة مقدارها 3 نقاط تقريباً في عام 2006. وتلتقي تقديرات منظمة العمل الدولية مع تقديرات البنك الدولي الذي أشار إلى توقف 120 ألف عامل تقريباً عن العمل أثناء الحرب، ليستقر الرقم على 30 ألفاً مع عودة الحياة الطبيعية. وبما أن المؤشرات أظهرت في نهاية العام عدم تسجيل أي نمو سالب يتوقع أن تقتصر الزيادة في البطالة على أولئك الذين دمرت مؤسساتهم ومناجرهم. ويتبين من نتائج المسح الذي أجراه المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق أنّ المؤسسات المدمرة كلياً أو المتضررة جراء العدوان تشغل ما مجموعه 27225 عاملاً يفترض أن يظل عدد كبير منهم دون عمل، أو سيعاني من انخفاض حاد في الدخل لفترة طويلة، ما لم يتلقوا تعويضات عادلة ومجزية، وقد يكون العدد أكبر، نظراً إلى تجنب العديد من المؤسسات المشمولة بالمسح التصريح عن عدد العمال فيها.

- **المرافق العامة والبنى التحتية المدنية:**

الطرق والجسور: جرى تدمير 91 جسراً رئيسياً تقدر كلفة إعادة إعمارها بحوالي 42 مليون \$ إضافة إلى 42 عبّارة وجسراً فرعياً، كما لحقت أضرار ب 620 كيلومتراً من الطرقات تقدر كلفة ترميمها ب 14 مليون \$ (أي ان مجموع كلفة أضرار الجسور

¹- المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ؛ تقرير مفصل بخسائر حرب تموز؛ آذار 2007.

والطرق تبلغ 56 مليون دولار في مقابل تقديرات الحكومة التي تبلغ 386 مليون دولار (!).

شبكات المياه والصرف الصحي، بلغت قيمة الخسائر اللاحقة بشبكات المياه والصرف الصحي، وفقاً لتقديرات المفوضية الأوروبية 2.7 مليون دولار فقط. وبحسب منظمة العفو الدولية دمرت آبار وأنابيب مياه وصهاريج تخزين ومحطات ضخ ومرافق معالجة المياه في شتى أنحاء جنوب لبنان، كما تعطلت شبكة المياه في البلاد بأسرها، وتشمل مرافق المياه المتضررة والمدمرة آبار وصهاريج ومحطات ضخ إضافة إلى إصابة قناة القاسمية والقناة 900 والأنبوب الممتد من جون إلى الأولى.

شبكة الكهرباء، قدرت المفوضية الأوروبية الأضرار اللاحقة بالكهرباء بـ 37.1 مليون دولار. في مقابل تقديرات مجلس الإنماء والإعمار التي تحدثت عن حوالي 208 ملايين دولار أميركي.

وبالمحصلة فإن الخسائر المباشرة الاجمالية توزعت على الشكل التالي: 64% مساكن، 8% بنى تحتية، 3% مرافق اجتماعية، 25% خسائر في القطاعات الاقتصادية.

- الخسائر غير المباشرة:

قبل حرب تموز كانت توقعات النمو للعام 2006، قريبة من المعدل العام في المنطقة أي حوالي 5.7%، وقد ارتبط هذا التقدير المتفائل بارتفاع متوقع في عدد السياح من 1.17 مليون إلى حوالي 1.5 مليون سائح، وزيادة في تدفق الفوائض النفطية، لكنه لم يأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات السلبية للارتفاع الحاد في أسعار النفط. ومع أن الأرقام الحكومية قدرت النمو السالب للعام 2006 بـ -5% فإن المؤشرات التي ظهرت في نهاية السنة تدل على حصول تراجع في الناتج كما أكدت ذلك مجلة الايكونوميست، وتدل المؤشرات التالية على أن النمو كان يساوي صفراً في أسوأ الحالات: نمو الكتلة النقدية M3 بحوالي 7.8% في مقابل 3.5% عام 2005، زيادة الاستيراد بنسبة 0.3% والتصدير بـ 24.9% حيث ارتفعت قيم السلع المصدرة من 1662.5 مليون \$ إلى 2077.1 مليوناً من بينها 1587 مليون \$ للصادرات الصناعية. كما زادت الإيرادات الضريبية 1.2% تقريباً. وقد تحسنت أيضاً التدفقات المالية من الخارج حيث سجلت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية ارتفاعاً مقداره 8.3% تقريباً مقابل 3.7% في العام الماضي، ووصلت الودائع في القطاع المصرفي إلى حوالي 60.6 مليار \$ بارتفاع نسبته 6.5%.

ويعتبر القطاع السياحي أكثر القطاعات تضرراً فمع ان خسائره المباشرة في المعدات والتجهيزات والأصول لم تتعد 4 ملايين دولار، فإن خسائره العامة تقارب 400 مليون \$ بلحاظ الفارق بين عدد السياح الفعلي والعدد المتوقع، اما إذا قيست الخسارة بالفارق ما بين عدد السياح في عام 2006 وعددهم في عام 2004 (على اعتبار أن عام 2005 هو عام أزمة)، تنخفض الخسائر غير المباشرة في هذا القطاع إلى 250 مليون \$ تقريباً. وعلى أي حال فإن النمو الفائق نتيجة الحرب لا يتجاوز مليار \$ وهو رقم ضخم نسبياً في ناتج مقداره 22.5 مليار \$.

تقدم أعمال إعادة الاعمار:

تسير عمليات إعادة الاعمار كما هو واضح بأكثر من سرعة، وهذا يرتبط إلى حد كبير بالتباين بين أداء الشركاء الثلاثة المساهمين في إتمام العملية: الحكومة، المانحون، والمؤسسات الأهلية وتحديداً مؤسسات المقاومة، ويرد هذا التباين إلى العوامل التالية: قوة التصميم السياسي لانجاز المهمة في أسرع وقت، التطابق ما بين أهداف عملية إعادة الاعمار والاولويات العامة التي يرسمها كل شريك لنفسه، ومدى الترابط بين إتمام عملية إعادة الاعمار بنجاح وتلبية المصالح الاجتماعية التي يمثلها كل من هؤلاء الفاعلين.

الوتيرة الأسرع تميزت بها مؤسسات المقاومة التي كان لديها بالطبع الحافز الأقوى لإزالة آثار العدوان بأسرع وقت، وقد واجهت التحدي حتى الآن بنجاح بيب، حيث استكملت مؤسسة "جهاد البناء" خلال فترة وجيزة بعد الحرب "برنامج الإيواء" الذي ساعد أكثر من 15 ألف أسرة دمرت منازلها على تأمين مساكن مؤقتة، كما شارفت على الانتهاء من برنامج الترميم الذي شمل عشرات الآلاف من المساكن المتضررة في جميع المناطق اللبنانية، كما أطلقت مشروع "وعد" الذي يشرف على اعمال إعادة إعمار الجزء الأكبر من المباني المهتمة في الضاحية الجنوبية، ويعمل على تنسيق أنشطة الشركات الاستشارية والمتعهدين بتقويض من المالكين.

وفي البلدات التي يتولى المانحون فيها دفع التعويضات مباشرة، تحققت خطوات متقدمة في ويلاحظ أن وتيرة العمل في القرى الاربع التي تبنتها دولة قطر (عيننا الشعب، بنت جبيل، عيناتا، الخيام) أسرع بكثير من وتيرتها في القرى الاخرى التي تدير الحكومة اللبنانية فيها عملية منح التعويضات بدلاً عن المانحين، وينطبق الأمر نفسه على اعمال البنى التحتية حيث حصل تقدم كبير في المشاريع التي تشرف عليها الجهات المانحة بالتنسيق مع الدولة ، كالجسور التي انجز 56% منها تقريباً والعمل جاري في الجسور الباقية، والطرق التي تنفذ الجمهورية الاسلامية الايرانية خطة واسعة لإعادة تأهيلها.

وتبين الحقائق التالية التباطؤ الذي يسم أداء السلطات:

- بالاستناد إلى بيان رسمي صادر بتاريخ 2007/7/6 يتبين أنّ مجموع التعويضات التي دفعتها الحكومة للمتضررين يبلغ 467 مليار ل.ل. موزعة على الشكل التالي :
- * 78 مليار ل.ل. في الضاحية الجنوبية لحوالي 4200 وحدة سكنية أي ما يوازي 13% من مجموع المساكن المصابة و 10% من المجموع التقريبي لقيمة التعويضات الاجمالية، مما يدل على أنّ عدداً قليلاً من المباني المهتمة كلياً قد تلقى تعويضات كاملة تسمح بالبدء بإعمارها.
 - * حوالي 389 مليار ل.ل. في الجنوب أي ما يوازي ثلث التعويضات الاجمالية المستحقة للمتضررين .
 - * لم تصرف أي مستحقات للمتضررين في مناطق البقاع والشمال على الرغم من الأضرار الواسعة التي لحقت بالمنشآت المدنية هناك.
- وعلى العموم فإن مجموع التعويضات التي صرفتها الحكومة للمتضررين بعد مرور سنة على بدء العدوان لا تتجاوز 26% من مجموع المبالغ المستحقة.
- لم تبد الحكومة حتى الآن أية نية للتعويض على المزارعين وأصحاب المصانع والمؤسسات التجارية، خلا عن التعميم الصادر عن مصرف لبنان والذي ينظم تقديم منح وقروض ميسرة للمؤسسات المتضررة المدينة للمصارف التجارية، بنسبة 80% من اصولها الثابتة المدمرة (60% منحا و 20% قروضا ميسرة تمول من فروقات الفائدة على سندات الخزينة التي ستكتتب بها المصارف بفوائد منخفضة) وعدا عن أن هذا التعميم لا يعالج أوضاع المؤسسات الأخرى غير المدينة ويستثني الأصول المتحركة فإنه ينص على أنّ الأولوية هي لتسديد الديون المتأخرة المتوجبة للمصارف التجارية.
- لم تستعمل الحكومة حتى الآن إلا حوالي 31% من حجم التمويل المتوفر حتى الآن، و 14.1% من التمويل الإجمالي، وتنخفض هذه النسبة كثيراً إذا أخذنا بالاعتبار أن جزءاً من انجازات إعادة الاعمار تم تمويلها وتنفيذها مباشرة من قبل الجهات المانحة، ووفقاً للبيانات الرسمية تلقت الحكومة حتى الآن ما يقارب 1923 مليار ل.ل. من المساعدات النقدية المحصلة فعلاً أو أنها قيد التحصيل، في حين بلغت القيمة الإجمالية للمساعدات المقبوضة والموعودة حوالي 2827.7 مليون دولار أميركي تشكل الهبات 68.1% منها والباقي قروض ميسرة، ولا تشمل هذه الأرقام التمويل الداخلي.
- بالمحصلة فإن مستوى تقدم اعمال إعادة الاعمار التي تنفذها الحكومة والجهات المانحة يصل إلى حوالي 18% من مجموع التقديرات الرسمية للخسائر، فيما أنفقت الحكومة حتى

الآن ما لا يزيد عن 20% من المساهمات المتوجب على الخزينة تغطيتها والتي قدرها البرنامج الحكومي إلى باريس (3) بحوالي 1750 مليون \$.

إعادة الأعمار.. ثلاث مقاربات:

في أثناء النقاش حول سبل إعادة إعمار المناطق المدنية المهتمة، تبلورت المقاربات الثلاث التالية:

الأولى: إعادة إعمار شاملة مع تقديم منظور جديد للمنطقة يسمح بتطويرها وحل مشاكلها التخطيطية المزمدة. أي أن عملية التحديث تركز على المجال العمراني للمنطقة بأكملها، وتستهدف إيجاد هوية معدلة لها. وقد اعتمدت هذه المقاربة عدد من مجموعات العمل المتخصصة غير الرسمية¹، ويمكن اعتبارها المدخل العمراني الوظيفي كونها تعتمد التدخل التنظيمي شبه الشامل لحل المشكلات والمحافظة على سلامة المواصفات والشروط أكثر من اهتمامها بالعناصر الأخرى. وتتطلب هذه المقاربة إما شركة عقارية أو مؤسسة عامة تتولى تنفيذ المخططات الجديدة.

الثانية: إعمار المنطقة على أساس المخطط المعمول به حالياً، لكن مع إدخال ما يمكن من تعديلات (تشيد مرافق بلدية و اجتماعية ، رفع مستوى البنى التحتية والخدمات العامة...)، أي أنها تقوم على التدخل الإشرافي المحدود لتحسين اوضاع المنطقة من جهة ولمساعدة السكان على تنظيم انفسهم من جهة ثانية. وبينما تركز المقاربة الاولى على حل المشكلات في الحيز العام المشترك تقوم الرؤية التطويرية للمقاربة الثانية على الحيز الخاص عبر تحسين مواصفات الأبنية والمساكن. تعتمد هذه المقاربة المدخل السياسي الاجتماعي كونها تضع في صدارة أولوياتها إعادة السكان في أسرع وقت لتخفيف معاناة التهجير مع إعطاء الأولوية للتفضيلات الفردية التي يتبناها أصحاب المساكن على التفضيلات المشتركة التي تتبع من احتياجات التطوير الشامل للمكان. هذه المقاربة التي تبنتها مؤسسة جهاد البناء عبر مشروع "وعد² لا

¹ يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى الوثيقة الصادرة عن "وحدة إعادة الأعمار" المنبثقة عن "قسم الهندسة المعمارية في الجامعة الأميركية في بيروت" تحت عنوان "إعادة إعمار حارة حريك: خيارات في التصميم من أجل تحسين شروط العيش في محيط المدينة" وبحسب الوثيقة فإن "فريق عمل حارة حريك" سعى إلى تشجيع قيام نقاش عام حول مفهوم إعادة الأعمار كأداة تخطيطية منهجية ونوع من أنواع التدخل في سياق إعادة الأعمار من أجل تصميم أكثر مقاربات التصميم ملائمة شمولية. التحدي الأساسي حسب معدي الوثيقة هو إعادة إعمار حارة حريك على نحو يساهم في تحسين شروط العيش، وهذا يتضمن حل المشكلات التي تعاني منها المنطقة ولا سيما منها: غياب المساحات العامة، النقص في مواقف السيارات، ازدحام حركة المرور، بالإضافة إلى تحسين نوعية المساحات العامة والخاصة، عبر توفير مزيد من الإضاءة الطبيعية والتهوية والتشجير.

² أطلق مشروع في مؤتمر صحفي عقده مديره المهندس حسن جشي بتاريخ 2007/5/24 وهو بحسب المنظمين الجهة الممثلة للمالكين الحقيقيين، يقوم بإدارة هذا الملف نيابة عنهم لاعمار المباني المهتمة كلياً وجزئياً وفقاً لتكليف قانوني واضح وصريح، لذا فإن

تتطلب تغييراً في الوضع القانوني للمنطقة ويمكن القيام بها من طريق التعاقد المباشر بين أصحاب الحقوق والجهات الرسمية أو البلدية أو الاهلية المشرفة أو من خلال المتضررين أنفسهم.

المقاربة الثالثة: وهي المقاربة التي اعتمدها الحكومة وتقوم على عدم التدخل في عمليات الاعمار، وترك المتضررين يواجهون بمفردهم مهام شائكة تتطلب تنظيماً عامودياً (بين أصحاب الملكيات المشتركة) وأفقياً (بين الوظائف التي تشغل الحيز الجغرافي)، والاكتفاء من ثم بمنح المتضررين تعويضاً من دون ضبط الكيفية التي سيستعمل بها لاحقاً.

وبما أن عملية إعادة الاعمار الحالية هي جزء من "إحياء المكان" في مقابل فكرة "إبادة المكان" فإننا أمام تحد وطني ذي طابع سياسي، ولعل الخيار الثاني يلبي على نحو أفضل هدف الاستقرار الاجتماعي، العنصر الحاسم في مواجهة سلاح التهجير الذي يحاول العدو من خلاله تعميق الاختلال الراهن في موازين القوى.

نستنتج أخيراً أن المجتمع قد نجح حيث تعثرت الدولة، وأنّ منطق المشاركة المجتمعية تقدم على منطق البيروقراطية المترفعة، وتكفي دليلاً على ذلك المقارنة بين مشروع إعادة البناء الذي أدارته الدولة في التسعينات والمشروع الذي تديره مؤسسات المقاومة حالياً. ولعل أهم ما في

مشروع وعد ليس شركة خاصة أو غير ذلك وفقاً لما تم تداوله، بل مشروع من مشاريع جمعية جهاد البناء الإنمائية .
يهدف المشروع حسب المشرفين عليه إلى:

- إعادة السكان، وبدون استثناء إلى منازلهم، وأعمالهم، بالسرعة القصوى الممكنة.
- . إعادة بناء الأمانة، جديدة، بسيطة، معاصرة، محسنة، مع الحفاظ على ما يميزها في الذاكرة الجماعية، ومع إعادة الروح إليها.
- . إعادة النسيج الاجتماعي، في الأماكن التي أعيد إعمارها، الى ما كان عليه قبل الحرب التدميرية، بما يسمح له بالتفاعل السريع، مع النسيج الاجتماعي الذي يضح بالحياة، والذي بقي في المناطق الملاصقة ولم يغادرها، أو عاد إليها بعد انقطاع قصير فور توقف الأعمال الحربية.
- . إعطاء المقاومة، بعداً رمزياً وعاطفياً مضافاً، هو الإصرار على المواجهة والتصدي، والتثبيت بالأمانة، والالتصاق بها، والإصرار على العيش فيها رغم الحروب العدوانية المتكررة.

السياسات العامة للمشروع:

- السرعة القصوى في الانجاز .
- اعتماد مبدأ الجودة لمواصفات المباني
- تقديم نموذج معماري متقدم في التنظيم المدني .
- الالتزام الكامل بالجوانب القانونية .
- اعتماد مبدأ التكامل مع البلديات والجهات الرسمية المعنية ومشاركة الناس في آرائهم .
- تقديم سلة من التحسينات وفقاً للقوانين والإمكانات المالية المتوفرة .
- إزالة الشوائب التي قد تكون موجودة في الأبنية لمراعاة الجانب الجمالي .
- اعتماد مبدأ رعاية السلامة العامة .

المشروع الثاني أنه يلقى دعماً ومساندة أهلية واسعة في مقابل الممانعة التي لاقاها المشروع الأول، ويقوم على الثقة والتعاون والشراكة ويحظى بقدرة فائقة على تعبئة الرأسمال الاجتماعي. كما تظهر المقارنة بين المشروعين وجود علاقة قوية بين فعالية الأداء ومدى اتحاد المصالح بين المشرفين على مشروع إعادة الأعمار والمعنيين بنتائجه.